ملاحظات في لغة القرآن
من خلال اسمى الاشارة والموصول

بقلم : محمد اليعلاوي

يَكَادُ الباحثون القدماء يجمعون على أنّ القرآن نزل بلغة قريش لأنّ « قريشاً أفصحُ العرب ألسنة وأصفاهم لغةً » (1) وإن كانوا يؤوّلون حديث الأُحرف السبعة بأنّ الرسول (صلعم) سمح لصحابته بأن يُقرئوا الناس كلّ على لهجته تسهيلا على الداخلين في الإسلام (2) . ونقل السيوطي أنّ « القرآن أنزل أوّلا بلسان قريش ، ومن جاورهم من العرب الفصحاء ، ثمّ أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم على اختلافهم في الألفاظ والإعراب » (3) .

وقد أبدى علماء الغرب آراء أخرى في لغة القرآن . منهم المستشرق « فولاّرس Vollers » الذي قال في أواخر القرن الماضي : إنّ لغة القرآن ، لئن نزلت حقّا بلهجة قريش ، فإنّها ، فيما بعد ، عُدّلَتْ وغُيِّرَتْ لتُصبح مجانسة للغة نجد . وبخاصّة لغة شعراء نجد . وهذ

---

(1) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة – تحقيق مصطفى الشويمي – بيروت 1963 – ص 52 .
(2) عبد الوهاب حمودة : القراءات واللهجات – القاهرة 1948 – ص 9 .
(3) نقلا عن المصدر السابق ص 8 .

الرّأي (4) ، على ما فيه من تشابه مع القول الذي نقله السيوطيّ ، قد استنكره العرب ورفضه عامّة المستشرقين . وتواصلت المناقشات والنظريات إلى أن أبـدى العلاّمة بلاشيـر (5) رأيـا جديدا ، مفـاده انّ القرآن نزل بلغـة لم تكن لهجة نجـد ولا لهجـة الحجـاز ، ولكن لغـة « أدبيّـة » مشتركـة بين « الخاصّة » من كلّ قبيلة ، أي شعرائها وخطبائها ، وأطلق على هذه اللغة « الانتقائيّـة الرسميّـة » لفظة « الكويني Koine » المخصوصة بلغـة شعراء اليونـان في عهد هوميروس ، لما بين الوَضْعيّتين من قرابـة . وقد أبـدى ابن فـارس في فقه اللغة رأيـا شبيها برأي بلاشير : « ... وكانت قريش – مع فصاحتها – إذا أتتهم الوفود من العـرب ، تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فصاروا بذلك أفصح العرب » (6) إلاّ أنّـه جعل هذه اللهجة « الانتقائيّـة » في قريش نفسها ، تختصّ بمكّة ، وإن كانت مفهومة لدى كافة القبائل ، ولا يخفى انّ الذي حملـه على هذا الرّأي هو الاعتقاد بأنّ لغة القرآن هي لغة قريش .

ونحن ، في بحثنا هذا في صيغ اسم الإشارة والاسم الموصول الواردة في القرآن ، وفي مختلف استعمالاتها ، نحاول أن نساهم ، من هذه الزاوية الضّيّقة ، في هذه البحوث والمناقشات حول منشإ لغة التنزيل ، وذلك بالتساؤل عن مدى تأثّر لغة القرآن باللهجات القبليّـة ، أو استقلالها عنها ، وانتسابها إلى هذه اللغة المنتقاة « المعروفة عن كافّة القبائل » كما يقول رابين Ch. Rabin (7)

(4) و(5) تجد إستعراضا لهذه الآراء في : دائرة المعارف الإسلامية في مقال : عربية ، وهو للباحث الانجليزي رابين Ch. Rabin وفي كتابه عن لهجات غربـي الجزيرة في القديم : Ancient West-Arabain لندن 1951 ، وفي مقدمة ترجمة القرآن لبلاشير ، وفي الجزء الأول – الباب الثالث – من تاريخ الأدب العربـي لبلاشير أيضا – باريس 1954 .

(6) الصاحبـي ص 52 .

(7) رابين في المقال المذكور ص 584 .

1 — اسم الإشارة المجرّد

تألّفت أسماء الإشارة المختلفة حول نواة « مجرّدة » هي : «ذا» للمذكّر ، و« ذي » أو « تي » للمؤنّث . والبحث في « ذا/ذي » يجرّنا إلى « ذو » ، لأنّ « ذو/ذا/ذي » حالات ثلاث من كلمة واحدة . و« ذو » هذه لها استعمالات مختلفة :

1 — ذُو :

أ — اسم موصول خاصّ ببعض القبائل اليمنيّة . وسيّما طيّـيء . وهو يلازم الواو حسب ابن عقيل (8) « وأشهر لغات طيّـيء فيها انّها تكون بلفظ واحد » . مثلما في هذا البيت لحاتم الطائيّ : (طويل)

« إذا ما أتى يوم يفرّق بيننا
بموت ، فكن ، يا وَهْمُ ، ذو يتأخّر (9)
(الذي يتأخَّرُ)

على أنّ ابن عقيل (8) أورد شاهدا جرّت فيه « ذو » بالياء : (طويل)

« فأمّا كرام موسرون لقيتهم فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا »
(من الذي عندهم)

ورأى قوم انّها تحوّل في المؤنّث إلى « ذات » . فتبقى على إفرادها في نحو قولهم : « ... وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها » أو تجمع جمعا سالما ، في نحو هذا البيت الـذي سَاقهُ الأشمونيُّ (10) : (رجز)

جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق »

(8) — ابن عقيل — شرح الألفية ، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد — القاهرة 1954 — ج 1 ص 130 .

(9) ديوان حاتم الطائي ، بيروت 1968 ص 13 .

(10) شرح الأشموني على الألفية ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد . القاهرة 1955 ج 1 ص 72 .

وقال آخرون انّ المؤنّث تصلح له « ذو » وحدها ، كما في الشاهد (11) :
(وافر)

فإنّ الماء ماء أبـي وجدّي وبئري ذو حفرت وذو طويت »
(التي حفرتها ..)

ومهما يكن من أمر « ذو » الطائيّة ، فلا وجود لها في القرآن ولا لمؤنثها .

ب — تكون « ذو » اسما من الأسماء الستّة التي تعرب بالحروف : ذو/ذا ذي ، ويُثنّى بـ « ذوا/ذوَيْ » ، ويُجمع بـ « ذوي/ذوو » أو « أولي/أولو » ، ويؤنّث بـ « ذات/ذوات » . وهو يفيد الملكيّة كما في قوله تعالى : « ذو العرش المجيد » (البروج 15) ، ومعاني أخرى ذكرها ابن فارس في فقه اللغة (12) . إلاّ أنّ القرآن ، بين الجمعين « أولو/ذوو » و« أولات/ذوات » ، يختار « أولو/أولات » ويهمل « ذوو/ذوات » ، كما يظهر من هذا الجدول الذي أثبتنا فيه الصيغ المستعملة مع عدد استعمالاتها :

اسم الاشارة المجرد : جدول رقم 1

		المفر	المثنى	الجمع 1	الجمع 2
مذكر	الرفع	ذو : 35	ذوا : 1	ذوو : 0	أولو : 17
	النصب	ذا : 16	ذوي : 1	ذوي : 1	أولي : 26
	الجرّ	ذي : 24			
مؤنث	الرفع	ذات : 30	ذواتا : 1	ذوات : 0	أولات : 1
	النصب		ذواتي : 1		أولات : 1
	الجرّ				

(11) ابن هشام : قطر الندى ، نشر عبد الحميد . القاهرة 1963 ص 102 .
(12) الصاحبي ص 154 .

ج — وتدخل « ذو » في تركيب بعض الأعلام ، وسيّما « أذواء » اليمن مثل « ذو يزن » و « ذي نواس » والأماكن : « ذو قار » الخ ...

2 — ذا :

نعود ، بعد هذا التمهيد ، إلى « ذا » ، اسم الإشارة الأصليّ ، لنلاحظ أنه لا وجود له قطّ في لغة التنزيل في معنى الإشارة ، أي معنى « هذا » ، في نحو هذا البيت : (طويل)

فلا خير فيما يكذب المرء نفسه وتقواله للشّيء : يا ليت ذا ليا (13)

ولكنّه ذكر بكثرة مقترنا بـ « مَن » و « ما » الاستفهاميّتين . وهو ، في هذا التركيب ، لا يعدّ اسم إشارة ، بل اسماً موصُولاً . يقول ابن هشام (14) : وإنما تكون « ذا » موصولة بشرط أن يتقدّمها « من » و « ما » الاستفهاميّتان نحو : ماذا أنزل ربّكم ؟ (النحل 24) ، ونحو بيت الأعشى : (كامل)

وقصيدة تأتي الملوك غريبةٍ قد قلتها ليقال : من ذا قالها ؟

على أنّ « ذا » مسبوقة بـ « ما » تكتفي بنفسها كموصول في مثل التركيب المذكور ، في حين انّها إذا سبقت بـ « من » افتقرت إلى موصول آخر — الذي — في مثل قوله تعالى : « من ذا الذي يشفع عنده ... ؟ » (البقرة 255) ، فلا نجد قطّ : « من ذا يفعل » . فكأنّ « ذا » مع غير العاقل محتفظة بصفتها الموصوليّة أكثر منها مع العاقل ، أو لعلّ العاقل المتمثّل في « من » يحتاج إلى تأكيد صفته العاقلة بموصول مضاعف ؟

من ذا الذي ... ؟ : ذكر خمس مرّات	ماذا ... ؟ : ذكر 26 مرّة

(13) لأفنون التغلبي ، ذكر في المفضليات نشر حسن السندوبي . القاهرة 1926 ص 125 .
(14) شرح القطر المذكور ص 104 .

3 ــ أولاَءِ :

لئن غاب « ذا » ، مفردا ومثنّى ، مذكّرا ومؤنّثا ، من لغة التنزيل ، فقد وُجد مجموعا ، في صيغة « أولاء » ، في آيتين : « ها أنتم أولاء على أثري » (طه 24) و « ها أنتم أولاَءِ تحبّونهم » (آل عمران 119) . وكنّا ، بحكم « ها » المتقدّمة عليه ، نعتبره اسم إشارة للقريب ، لولا وجود « ها » مدغمة فيه في آيتين أخريين : « ها أنتم هؤلاء حاججتم (آل عمران 66) و « ها أنتم هؤلاء تدعون ... » (محمد 38) ، فوجب الفصل بين « أولاء » المجرّدة و « هؤلاء » التي للقريب .

« أولاء » هي إذن جمع « ذا » و « ذي » تقرأ بالقصر والمدّ « والمدّ أولى » (15) عند النحاة ، لأنّ القرآن أقرّ المدّ وترك القصر ، وهي قراءة تميم ، فكأنّ المدّ ، عندهم ، خاصّ بالحجاز . ولكنّ رابين يعترض على هذا الرأي ، فالمدّ ، حسب قوله (16) منتشر عند القبائل القيسيّة التي تسكن وسط الجزيرة ، وبخاصّة عند قبيلة « غنيّ » ويقول : « ثمّ انّ النطق بالهمز خفّف في الحجاز إلى أن صار شبه معدوم (17) . في هذا التفضيل للصيغة المهموزة وجه من تغلّب لهجة نجديّة على لهجة قريش .

وفي « أولاء » نفسها ، يقول الزمخشري في تفسيره للآية : « ها أنتم أولاء على أثري » (طه 24) : « وقيل أولاء موصول صلته تحبّونهم » ، فإن صحّ هذا الرّأي ، ثبتت القرابة بين جمع « ذو ــ أولو » ، وجمع « ذا ــ أولاء » ، وبالتالي بين ذو الموصوليّة ، وذا الإشاريّة . ويسوق اللسان هذا الشطر : (طويل) « فإنّ الألاءِ يعلمونك منهمُ ... » (18) الذي وقعت فيه الألاءِ بمعنى الذين ،

(15) شرح ابن عقيل على ابن مالك ص 114 .
(16) مقال رابين المذكور بدائرة المعارف ص 582
(17) نفس المصدر .
(18) لسان العرب ج 15 ص 437 .

ويضيف : « هذا يدلّ على أنّ « ألاء » نقلت من اسم الإشارة إلى الاسم الموصول » . ويكفينا نحن أن ننبّه إلى القرابة بينهما .

وخلاصة هذا الباب أنّ :

1 — اسم الإشارة « المجرّد » لا يوجد منه في القرآن إلاّ جمعه المشترك بين المذكّر والمؤنّث ، على أنّ المثالين وردا للذكور العاقلين .

2 — هذا الجمع المشترك « أولاء بالمدّ/أولى بالقصر » ، اعتبره بعض النحاة موصولا ، ممّا يدعّم القرابة بين « ذو » و « ذا » .

3 — « أولاء » الممدودة ، لئن صحّت نسبتها للحجازيّين ، فأصلها نجديّ ، وهذا دليل أوّل على تفضيل لغة التنزيل لقراءة قبليّة غير قراءة أهل مكّة والمدينة .

2 — إسم الإشارة للقريب

يقسّم النحاة اسم الإشارة على ثلاث مراتب ، بحسب بعد المشار إليه : للقريب ، بإدخال حرف التنبيه « ها » على المجرّد : ها + ذا = هاذا = هذا ، والمتوسّط البعد بإسناد المجرّد إلى حرف الخطاب « ك » ، وهو عندهم غير الضمير : ذا + ك = ذاك ، وللبعيد إذا أدخل بين عنصري المتوسّط لام الإشارة : ذا + ل + ك = ذلك . على انّ هذه القسمة لم تحظ بإجماع النحاة إذ يقول صاحب الألفيّة (19) : « ولدى البعد انطقا ، بالكاف حرفا ، دون لام أو معه ... » ، فصارت لام الإشارة فاضلة عن الحاجة في تعيين البعيد ، وأصبح للإشارة مرتبتان لاغير : « هذا » وما تلاه للقريب ، « ذاك وذلك » وما تلاهما للبعيد ، ولا عجب أن يدقّق بعضهم القسمة ، فيبتكر هذا « المتوسّط » ، أليست القاعدة البلاغيّة تقول : كلّ زيادة في اللفظ لابدّ أن تتبعها زيادة في المعنى ؟

(19) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ج 1 ص 114

4 ــ ها :

عند النحاة هي حرف تنبيه ، ولكنّها تشارك في تأليف كثير من الأدوات الهامّة كضمائر الغائب ، وبعض أسماء الأفعال كـ « هلّم » و « هات » و« هيهات » الخ ... ، وتكون هي وحدها اسم فعل بمعنى « خذ » كما ورد في الحديث (20) : « ... ولا الذهب بالذّهب إلاّ ها وها » . وكحرف تنبيه ، فقد رأيناها في الآيتين مع « أولاء » وفي مثل هذا البيت (21) : (كامل)

« ها إنّما مطرت سماؤكمُ دما ورفعتَ رأسك مثلَ رأس الأصْيَد »

وتكتسب « ها » أيضا وَظيفة إشاريّة ظاهرة : (طويل)

« فان يك من جنّ لأبرح طارقا
وإن يك انسا ماكها الانس تفعل » (22)

ومعنى الإشارة في هذا الشاهد أوضح : (كامل)

« ما تلك إلاّ جنّة الدنيا ، وها ولدانها جليت عليك وحورها » (23)

هذا ، وقد رأيناها في القرآن مقرونة بأولاء وهؤلاء ، فلم تأت كأداة إشارة محضة ، وإنّما استعملت لتقديم « أولاء » (طه 24 ــ آل عمران 199) فتولّد عنهما « هؤلاء » ، ثمّ رجعت إلى وظيفة التنبيه مع « هؤلاء » (آل عمران 66 ــ محمّد 38) . فكأنّنا ، في هذة الآيات الأربع ، نشاهد مشاهدة العيان ، نشوء صيغة هؤلاء ، فلا مجال للشكّ في أنّ الإشارة الأصليّة هي « ذا » وما يليها .

(20) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للطائي الدمشقي – نشر فؤاد عبد الباقي – ص 205
(21) ديوان حاتم الطائي ص 42 .
(22) لامية العرب في مجاني الأب شيخو ج 6 ص 204 .
(23) المقامة الانطاكية لابن الوردي مجاني 6 ص 107 .

5 — هذا :

إنّ استعمال « هذا » في التنزيل كثير ، في وجوه مختلفة ، منها أن يكون مع بدله : « فليعبدوا ربّ هذا البيت » (قريش 3) ، أو بمفـرده كمبتدإ : « قالوا : هذا ما وعدنا الله » (الأحزاب 22) ، على أنّ الوجه الثاني أكثر شيوعا — 167 مرّة — من الأوّل — 33 مرّة — ، وقد يأتي بعد الاسم المعرّ في محلّ البدل أو التوكيد : « ... لقاء يومكم هذا » (الأنعام 130) ، ممّا جعل النحاة يتساءلون عن نعتيّته . وورد متبوعا باسم نكرة ، في آيتين : « هذا بصائر للناس وهدى ورحمة » (الجاثية 20) و « هذا بصائر من ربّكم وهدى ورحمة » (الأعراف 203) ، فتساوى مع « هذه » التي تتطلّبها الموافقة بين المبتدأ والخبر ، وقد أوّلها المفسّرون بـ « هذا القرآن » (24) . كما يرد في صدر الجملة كأداة استئناف للكلام : « هذا ، وإنّ للطاغين لشرّ مآب » (ص 55) . ونجده في آية مشهورة ، عاملا عمل النواصب : « ... وهذا بعلي شيخا » (هود 73) ، فقال قوم : إنّ شيخا منصوبة على الحال . ولكنّ البيضاوي يقول : « والعامل فيها معنى اسم الإشارة » (25) ، ويدقّق ابن يعيش : « إنّ في أسماء الإشارة معنى الفعل ، ولذلك كانت عاملة في الأحوال » ، متمثّلا بـ « هذان الزيدان قائمين » (26) .

ولـ « هذا » صفة موصوليّة نادرة ، بل شاذّة ، ذكرها الزمخشري في المفصّل ، في هذا الشاهد : (27) (طويل)

« عدسْ ، ما لعبّاد عليك إمارة أمنت ، وهـذا تحملين طليق »

(والذي تحملين)

(24) البيضاوي أنوار التنزيل — المطبعة التجارية لكبرى ج 2 ص 256 وج 4 ص 140 .
(25) البيضاوي ج 3 ص 31 .
(26) ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 127/126 .
(27) ابن يعيش ج 4 ص 23 .

وفي شأن العلاقة بين « ذا » و « هذا » ، يقول رابين (28) ، اعتمادا على هذين الاستفهامين الواردين في صحيح البخاري (29) ، متواليين من نفس الشخص ، موجّهين إلى شخص واحد : « من ذا ؟ ثمّ من هذا ؟ » واعتمادا أيضا على وفرة « ذا » بالنسبة إلى « هذا » في اللهجات ، يقول : ان بين ذا وهـذا من الفـرق مـا بين « هذا » و« ذلك » في لغـة اليوم . ويزيـد أنّ « ذا » كانت معروفة في شرقيّ الجزيرة بمعنى « هذا » . ثمّ انتقلت إلى الحجاز ، فنبذت عند قريش صيغة « ذو » الطائيّة (ولا ننس أنّ طيّئا كانت متاخمة لشرقيّ الحجاز) . فإن صحّت ملاحظة رابين ، من أنّ « ذا » هي التي كانت سائدة في الحجاز وقت النزول ، فيمكن أن نستنتج ، من خلوّ لغة التنزيل من « ذا » ، أنّ التنزيل فضّل عليها « هذا » ، وهنا أيضا ، يكون قد ترك صيغة حجازيّة .

وبخصوص دخول « ها » و « ك » جميعا على « ذا » ، فإنّ النحاة المتمسّكين بقاعدة المراتب الثلاث لا يجيزون هذا الجمع بين أداة التقريب وأداة التبعيد . على أنّ الشعر القديم يقوم دليلا على إمكانه : (طويل)

« رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدّد» (30)

وحتى شعر النحاة : (رجز)

« ... أوْ لَوْ تحلّى بالشباب عمره لم يستلِبْه الشيبُ هاتيك الحلى» (31)

فهل يعني هذا أنّ الكاف لا تفيد البعد ، وأنّها حرف خطاب لا غير ، بدليل تصرّفها مع المخاطب : ذلكم ، ذلكما الخ ... ؟ الرأي عندنا أنّها ، في الطور الأول ، لم تزد على أن كانت حرف خطاب ، ثمّ ، مع تقدم الدراسات

(28) رابين الكتاب المذكور ص 152 .
(29) صحيح البخاري باب ما يجوز من الشروط ج 3 ص 246 .
(30) معلقة طرفة بن العبد .
(31) من مقصورة ابن دريد — البيت 209 .

البلاغيّة ، والتعمّق في حقيقة الحكم « البلاغة هي الإيجاز » ، قرّروا أنّ زيادة هذا الحرف ، لابدّ أن تتولّد عنها زيادة في المعنى . فقالوا بالمتوسّط وقالوا بالبعيد حين زيدت اللام .

على أنّ لغة التنزيل لم يرد فيها هذا النوع من الإشارة المزدوجة ، وهي كثيرة في اللهجات العاميّة اليوم : « هاذاك — هاذيك — هاذوك — هذُولِكْ الخ ... » (32) .

6 — هذه :

مؤنّث « ذا » هو « ذي » و « تي » ، وزاد عليهما النحاة وجوها أخرى متولّدة عنهما ، إمّا بإبدال الياء بهاء السكت : « دهْ/تهْ » ، وإمّا بوصل هاء السكت بكسرة في النطق : « ذهِ/تهِ » (ذهِ المرأة تهِ البنت) أو بإشباع الكسرة : « ذهي/تهي » (33) . وأضافوا إليها « ذات ، وهي أغربها لأنّ المشهور استعمالها بمعنى صاحبة » (34) ، و « تا » المشابهة لـ « ذا » . والقرآن لم يأت بشيء منها . أمّا الشعر ففيه « تا » : (رجز)

« قال لها : هل لك يا تا فيّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيّ (35)

(بسيط)

« ها انّ تا عذرة . ان لم تكن نفعت فإنّ صاحبها قد تاه في البلد (36)

وفيه أيضا « هاتا » (ها + تا) : (وافر)

« وليس لعيشنا هذا مهاة وليست دارنا هاتا بدار » (37)

(32) أنظر ما جمعه كانتينو منها في لهجات الشام J. Cantineau : Les parlers du Horan
(33) الأب فلاش = L'arabe classique بيروت 1956 ص 142 تنبيه 26 .
(34) شرح القطر ص 99 .
(35) ذكره الزمخشري .
(36) من معلقة النابغة الذبياني .
(37) البيت لعمران بن حطان ، ذكره ابن يعيش ج 3 ص 134 .

كما نجد فيه « هاتي » (ها + تي) : (طويل)

« ونبّأتماني انّمـا الموت بالقـرى فكيف ، وهاتي هضبة وكثيب » (38)

وساق اللسان هذا الشاهد : (39) (رجز)

« جئنا نحيّيك ونستجديك فافعل بنا هاتاك أو هاتيك »

وفي تهذيب الصحاح هذا البيت لعبيد بن الأبرص : (كامل)

« هاتيك تحملني وأبيض صارما ومذرّبا في مارن مخموس » (40)

وهذه الشواهد الأخيرة بـ « هاتي » و« هاتيك » تلفت انتباهنا بصفة خاصّة ، لأنّها تبرّر وجود صيغة « هاته » في المؤنّث ، وجودها النظريّ على الأقلّ ، وهي صيغة طالما استهجنها الفصحاء وعدّوها من الخطإ الشائع . والواقع أنّه لا وجه لدفعها ، ومنشؤها كمنشإ « هاذي – هذي » بالسواء ، إلاّ إذا استندنا إلى القرآن لأنّه لم يذكر إلاّ « هذه » ، فنحكم أن لا فصيح إلاّ « هذه » . وإذا كان الرأي هذا ، فلمَ نقبل « ذا » رغم إهمال القرآن لها ؟

وفي الآية : « لا تقربا هذه الشجرة » (البقرة 35) ، قرأ بعض القرّاء « ولا تقربا هذي الشجرة » ، فقال الزمخشري في الكشّاف : « والأصل الياء ، والهاء بدل منها » ، وفي هذه/هذي ، يقول رابين (41) : إنّ « هذه » ورثها غربيّ الجزيرة عن شرقيّها ، فبذّت صيغة « تا » المعروفة في الغرب (عند ذبيان مثلا المتاخمة للحجار) بعد أن تحوّلت عن « هذي » المتحوّلة هي نفسها عن « ذو » الطـائيّة . وبصفة عامّة ، فـإنّ « ذو » و« ذي » كانتا في أقـدم اللهجات تقتسمان الجزيرة كلّها ، فالغرب كان ينطق بـ « ذو » ثمّ حوّلها إلى

(38) المرجع السابق ، والبيت لكعب الغنوي .
(39) لسان العرب ج 15 ص 446 .
(40) تهذيب الصحاح ج 3 – ص 1102 .
(41) ش. رابين : ص 156/155 .

« ذي » ، وامتدّت « ذو » في الغرب حتى إلى منطقة اللغة العبريّة ، حيث نجدها في الشعر بصورة « زو Zu » (42). أمّا الشرق والشمال ، فكانت تسود فيهما « ذي » ، حتّى منطقة الارامية . وتتّضح مناطق هاتين الصيغتين بالرجوع إلى الخريطة اللغويّة الّتي ننقلها عن كتاب رابين (43) .

قلنا إنّ القرآن لم يورد إلاّ « هذه » ، تاركاً « تا » الحجازيّة والغربيّة عامّة، والقـرشيّة « تي » وقد وردت في سؤال الرّسول (ص) لعـائشة : « كيف تِيكُمْ ؟ » (44) ، فهنا أيضا يمكن القول انّ القرآن فضّل صيغة من لهجات اليمامة في شرقيّ الجزيرة ، على صيغ في معناها ، مستعملة عند قريش .

7 — هذان :

ورد من هذا المثنّى في القرآن مثالان . ونسمّيه مثنّى بالرّغم من القضيّة التي أثارها ابن جنّي في رسالة « علل التثنية » فقد قال (44 مكرّر) : « اعلمْ أنّ هذان وهاتان واللذان واللتان إنّما هي أسماء موضوعة للتثنية مختَرَعة لها ، وليست بتثنية الواحد على حدّ زيد وزيدان » . وإنّما سمّيناه مثنّى جرياً على العادة وأخذاً بما اصطلح عليه الجمهور .

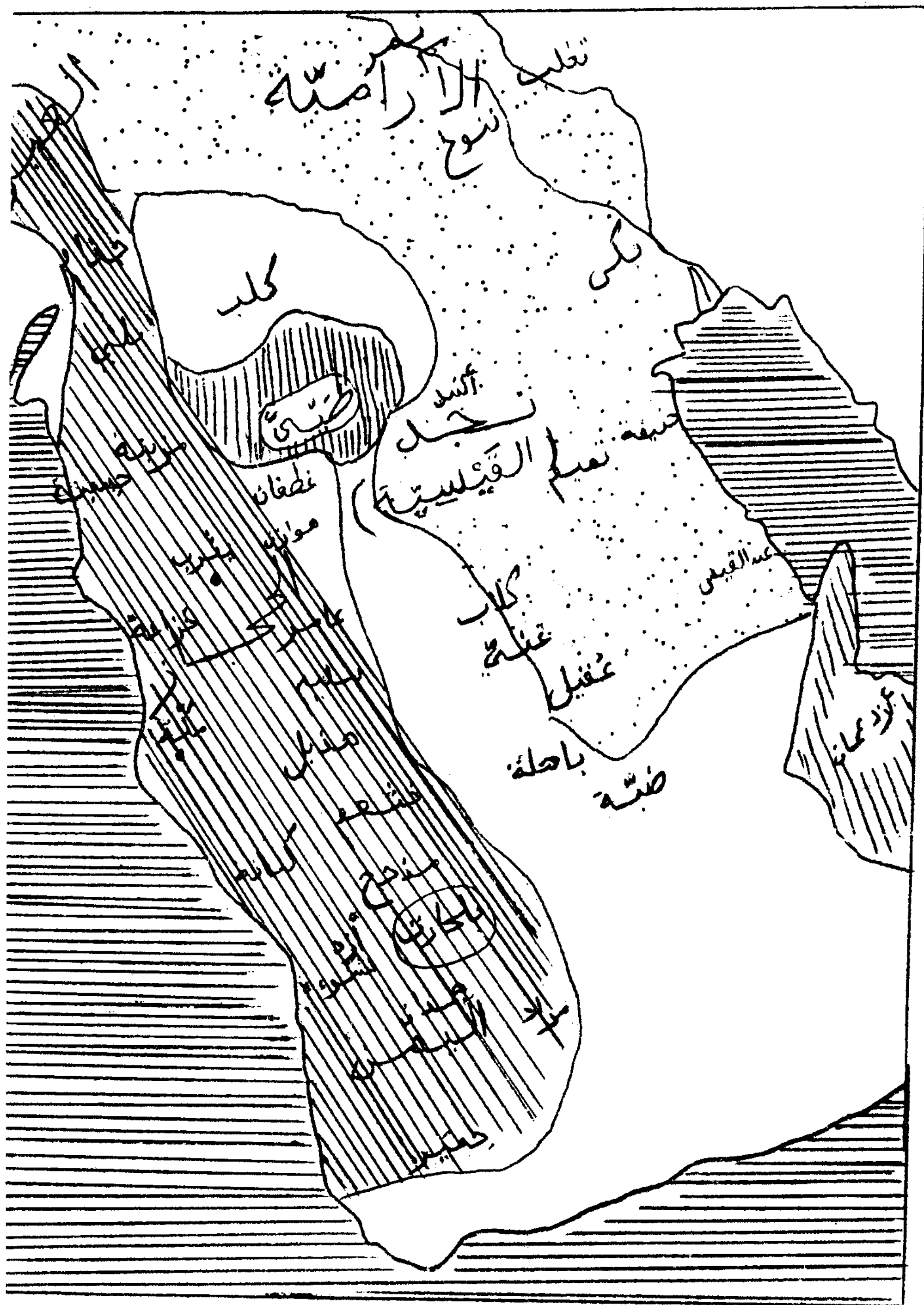
فأمّا الأوّل من المثالين : « قالوا ان هذان لساحران يريدان ... (طه 63) فقد أحصى المفسّرون في شأنه ستّ قراءات ، بحسب صيغة الحرف العامل ، إن كان « إنّ » المكسورة المشدّدة النـاصبة ، أم « إنْ » المكسورة الخفيفة غير العاملة :

1 — إنّ هذين ساحران : وهي قراءة منسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء قارىء البصرة (بإنّ الناصبة للمبتدأ) .

(42) دائرت المعارف — المقال المذكور .
(43) كتاب رابين ص 20 — أنظر الخريطة .
(44) صحيح البخاري ج 3 ص 228 — باب الشهادات 14 .
(44) مكرر : أنظر فصل عبد القادر المهيري في حوليات الجامعة سنة 1965 ص 51 .

الصيغ العتيقة من اسم الموصول

(منقولة عن لش رابين
C. Rabin: Ancient West Arabian



منطقة ذو

منطقة ذي

منطقة "ذو" ثم ذي

2 و3 — إنْ هذان ساحران — إن هذان لساحران ، (بالخفيفة) . قيل إنّهما قراءتا عاصم بن أبي النجود الكوفيّ ، وابن كثير المكّي .

4 — إن ذان إلاّ ساحران : قراءة باسم الإشارة المجرّد ، وبأداة الاستثناء وتنسب إلى أبيّ بن كعب

5 — أن هذان لساحران : قراءة بأن المفتوحة الخفيفة ، تنسب إلى عبد الله بن مسعود .

6 — انّ هذان لساحران : قراءة بانّ المشدّدة المكسورة ، ولكنّها غير عاملة في المثنّى . وهي قراءة « مشهورة » حسب النحاة ، لأنّها قراءة بني الحارث بن كعب (شمال اليمن) الذين كانوا يعاملون المثنّى معاملة واحدة في الحالات الثلاث ، فلا يقلبون ألفه ياء ، ويسوقُ النحاة شاهدا عليها من شعرهم : (رجز)

« أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا »

وهو شاهدٌ غريب من جهة أنّ هذه اللهجة المشهورة قد وقعت في « عينانا »ولم تقع في « منخرين » إلاّ أنّ الشاهد التالي قد عمّمت فيه هذه اللهجة : (رجز)

« إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها » (45)

ومن بين هذه القراءات المختلفة . يظهر أنّ مصحف القاهرة الذي طبع سنة 1342/1923 بإشراف الملك فؤاد . قد اختار قراءة الكوفيّين : إنْ هذان لساحران .

وعند البيضاوي (46) والنسفي (47) كليهما ، نجد تأويلا للحرف العامل « إنّ » . قالا نقلا عن الزّجاج : إنّ معناها « نعم » بدليل قول الشاعر : (كامل)

(45) مغني اللبيب ج 1 ص 38/37 .
(46) تفسير « أنوار التنزيل » ج 3 ص 178 .
(47) تفسير النسفي – طبعة محمد على صبيح ج 3 ص 59 .

« ويقلن شَيْبٌ قد علا ك ، وقد كبُرت ، فقلت : إنَّهْ »

أي « نعم ، قد كبرت » ، والهاء فيها للوقف . فعلى هذا التقدير صارت الآية : « نعم ، هذان ساحران » ، ولم يعد وجه للتساؤل عن تطبيق القاعدة النحوية . ولكنّ صاحب المغني دفع هذا الرأي منكرا مجيء « إنّ » بمعنى « نعم » (45) .

وقد عقد فصلا في عمل « إنّ المكسورة المشدّدة » فساق شاهدين على انتصاب ما بعدها ، مبتدأ وخبرا . فالأوّل من شعر عمر : (طويل)

« إذا اسودّ جنح الليل ، فلتأتِ ولتكن
خُطاك خفافا ، انّ حرّاسنا أسْدَا (48)

والثاني من الحديث النبويّ : « إنّ قعرَ جهنّم سبعين خريفا » . وعلى هذين الشاهدين بنى رابين رأيه في انّ أهل مكة كانوا ينصبون المبتدأ والخبر جميعا (49) .

وهناك تأويل ثامن في هذه الآية : « إن هذان لساحران » ، نقله الكازروني عن ابن الحاجب ، وهو انّ « هذان » مبنيّ فيجيء في المواضع الثلاثة على حال واحدة .

وخلاصة القول ، فيها ، انّ لهجة الحجاز ، ان صحّ انها كانت تنصب عنصري الجملة الاسميّة « بإنّ » ، فقد غلبتها لهجة بلحارث بن كعب التي ترفعهما ، غلبتها في قراءة من قرأ : إنّ هذان ساحران .

أمّا المثال الثاني من « هذان » ، فقد ورد في « هذان خصمان اختصموا » (الحجّ 19) ، ووجه الاهتمام به انّ الفعل لم يثنّ تبعا للمسند إليه . غير ان

(48) لم نجد هذا البيت في طبعة عبد الحميد لديوان عمر ، ولكنه منسوب إليه في شرح شواهد المغني للسيوطي ج 1 ص 122 .
(49) ص 156 .

المفسّرين قالوا انّ المقصود هو الجمع ، فـ « خصمان » تمثل ، كما يقول البيضاوي « فوجين مختصمين حَمْلاً على المعنى » .

على أنّ هذا التعليل لا يمنعنا من ملاحظة ضعف المثنّى في العربيّة القديمة ، فالدلائل على معاملته معاملة الجمع كثيرة ، سواء أكان ذلك صادرا عن تساهل أمْ سهو . وهذا التضاؤل من المثنّى يشاهد اليوم بوضوح في اللهجات العاميّة .

8 — هاتان :

نجد « هاتان » مجرورا بالياء في مثال واحد : « إنّي أريد أن أنكحك إحدى ابنتيّ هاتين » (القصص 27) ولم يزد الزمخشري عليه شيئا سوى أنّ النبيّ شعيبا كان له أكثر من بنتين ، بدليل التوكيد بـ « هاتين » ، فالإشارة حصرت الاختيار في البنتين اللتين حضرتا مقابلة موسى مع أبيهما .

وفي شأن هذا المثنّى المؤنّث ، يتّفق النحاة على أنّه « لم يثنّ من لغات المؤنّث — العشر — إلاّ « تا » وحدها (50) ، فإذا ثنّيت لم تقل إلاّ « تان » و« تين » . وبناء على هذا ، نقول انّه لم يسمع عن العرب أنّهم ثنّوا « هذي » مثلا ، فقالو « هذان/هذين » وهم يقصدون المؤنّث ، ولو فعلوا لالتبس المذكّر بالمؤنّث . وقد كثر عندنا في هذه الأيّام تعيين المؤنّثين بـ « هذين » ، وسيّما عند أهل الإذاعة وما شاكلها ، فأحببنا أن نلحّ فيه لنبدّد خطأ شائعا ، لا مبرّر له ولا مسوّغ .

9 — هؤلاء :

هو الجمع المشترك بين « هذا» و« هذه » ، ولكنه في القرآن للمذكّر أكثر منه للمؤنّث ، إذ لا يعدو هاتين الآيتين : « هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم (هود 78) — « هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين » (الحجر 71) .

---

(50) المفصل ج 3 ص 126 — اللسان 15 ص 445 .

وفيما يخصّ القسمة بين الإشارتين القريبة والبعيدة ، نلاحظ من هذين المثالين : « ... مذبذبين بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء » (النساء 143) — « كلاّ نمدّ ، هؤلاء وهؤلاء ، من عطاء ربّك » (الأسراء 20) نلاحظ انّ المرتبتين كانتا تختلطان وتمتزجان ، فاليوم نقول : « لا هؤلاء ولا أولائك » ، عملا بتلك القسمة ، كما نقول : « لا هذا ولا ذاك » . وقد مرّ بنا الشاهد من اللسان : « ... فافعل بنا هاتاك أو هاتيك » ، فهو أيضا يعبّر عن المرتبتين بنفس الصيغة تقريبا . في هذه الأمثلة الثلاثة دليل على تضييق النحاة لما وسّع فيه التنزيل ، نعني إمكانيّة التعبير بالكاف والهاء جميعا للقريب والبعيد جميعا .

الاشارة الى القريب : جدول رقم 2

		المفرد	المثنّى	الجمع
المذكّر	الرفع	هذا : 220	هذان : 2	هؤلاء : 45
	النصب الجرّ		هذين : 1	
المؤنّث	الرفع	هذه : 47	هاتان : 0	
	النصب الجرّ		هاتين : 1	

3 — اسم الإشارة للمتوسّط

وهو المتركّب من المجرّد « ذا/تا/تي » ، مسندا إلى حرف الخطاب « ك » ، فيكون من فصيلة « ذاك » و« تاك » الخ ... ولا يجوز ضمّ « ذي » إلى الكاف . جاء في اللسان : « ... والعامّة تخطىء ، فتقول : كيف ذيك المرأة » ؟ (51) .

(51) اسان — 15 ص 449 .

وهذا النوع لا يقتصر على هاتين الصيغتين ، بل يتصرّف في اتّجاهين : « عموديّ » ، بحسب المشار إليه في حالات جنسه وعدده . و« أفقي » بحسب المخاطب في حالات الجنس والعدد كذلك . وكأنّ صاحب اللسان توقّع ما في هذا التصريف المزدوج من عسر ، فقال مسهّلا : « فالكاف لمن تخاطبه في التثنية والإفراد والجمع ، والتذكير والتأنيث . وما قبل الكاف لمن تشير إليه في تلك الحالات . فإن حفظت هذا الأصل ، لم تخطىء في شيء منه » (52) أي ، في وجوه الستة والثلاثين كما ضبطها جدول الأشموني (53) ، وهي في الحقيقة ثمان وأربعون إذا أضفنا إليها وجوه المثنّى المجرور والمنصوب بالياء . وهذا الإحصاء لا يصحّ إلاّ إذا اعتبرنا « أولائك » جمعا لهذا الصنف من الإشارة ، كما فعل الشرتوني (54) . والواقع أنّ كثيرا من النحاة يعتبرون « أولائك » جمعا مشتركا بين الإشارة المتوسّطة والإشارة البعيدة ، وهو اعتبار لا مبرّر له : فلو صحّ أنّ ذاك وذلك تشتركان في « أولائك » ، لقلنا : أين ذهبت لاَمُ « ذلك » ، تلك التي تظهر في أولالِك « تقصير أولاءِ لِكَ » كما يقول ابن هشام (55) مستشهدا بهذا البيت : (طويل)

« ألالِكَ قومــي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضّلّيل الاّ ألاَلِكَا » ؟

فالرأي عندنا انّ « أولائك » اسم إشارة من فصيلة المتوسّط لا البعيد .

ولنبحث الآن في الكاف « حرف الخطاب » : فقد سمّيت « حرف خطاب » لكي لا تعتبر ضميرا ، والضمير اسم . فإذا ضمّ « ذان » إلى الضمير ، وجب حذف النون للإضافة : ذان+ك = ذاك ، وبالتالي ، يلتبس المفرد مع المثنّى . وسمّيت بهذا الاسم أيضا لأنّها تتصرّف مع المخاطب ، وإن كنّا لا نرى

(52) نفس المرجع ص 446 .
(53) شرح الأشموني ج 1 ص 64 .
(54) مبادىء العربية ج 4 ص 134 .
(55) ابن هشام – شرح القطر ص 99 .

ضرورة في تصوّر مخاطب كلـّما قلنا فيما بيننا وبين أنفسنا : « ينبغي أن أقرأ ذاك الكتاب ، ثمّ أكتب تلك الرسالة » ، الا إذا كان حديث النفس مخاطبة كذلك . فإذا كان كلّ كلام خطابا ، موجـّها إلى مخاطب موهوم يتمثـّل في هذه الكاف ، فلمَ لا نضمـّها دوما إلى كلّ إشارة ، حتـّى إلى القريبة ، فنقول : « هذاك الكتاب » وهذانك القلمان ، وهؤلائك التلاميذ ، وهـي تراكيب ، لئن كثرت في العامـّية اليوم ، لا تظهر في الفصيح إلاّ لماما ؟ ألأنّ المخاطبة توجب شيئا من البعد لا يتـّفق مع التقريب المستنتج من هاء التنبيه ؟

هذا المخاطب إذن ، إن لم يكن موهوهـا دائما ، فهو على أقلّ تقدير غيـر ضروريّ ، نعني ، انّ هذا الحـرف لا يتصـرّف بالضرورة إذا كان السامعون أكثر من واحد ، أو كانت سامعة أو سامعتان الخ ... فهذا شيخ البخلاء يخاطب أصحابـه في مسجد البصرة فيقول : ... فعمدت إلى ذلك المتوضّإ ... » (56) ، فلا يقول : ذلكم المتوضّأ . وهذه صاحبة عمر : (كامل)

« قالت لتربيها : بعمركما هل تطمعان بأن نرى عمرا ؟
« إنـّي كأنّ النفس موجسة ولذاك أطمع انـّه حضرا » (57)

فلم تقل لـَهـُمـَا : « ولذاكما ... » .

والواقع أنّ النحاة لم يوجبوا قطّ هذا التصريف مع أحوال المخاطب ، وإنـّما أجازوه وأقرّوه ، وما فعلوا الاّ لأنّ له مستندا في القرآن والشعر القديم . ثمّ انهم يعلـّلون هذا التصريف بتعليل آخر ، وهو « تعظيم المشار إليه وتوكيد أهمـّيته » . ففي هذا البيت « : بكت عيني ... (وافر)

على أسد الإلاه غداة قالوا أحمزةُ ذاكُمُ الرجل القتيل ؟

قد نعلـّل تصريف الكاف إلى « كم » بتعدّد السامعين للمرثية أوّلا ، أو تعدّد المتفجـّعين يوم أحُد ، ثمّ بتعظيم حسـّان بن ثابت لحمزة سيـّد الشهداء ثانيا .

(56) قصة صاحب الحمار من المسجديين – بخلاء ص 29 نشر طه الحاجري – القاهرة 1963 .
(57) ديوان عمر ص 155 – القصيدة 38 .

أمّا تصريفه مع المخاطبة ، أي انتقاله من الكاف المفتوحة إلى الكاف المكسورة ، فإنّه يعسر البتّ فيه ، إذ لا يعدو الأمر أن يكون اختلافا في حركة الكاف ، كما قالوا في هذا البيت لمتمّم بن نويرة (58) : (كامل)

« ذاك الضياع ، فان حززت بمدية كفّي ، فقولي : محسن ما يصنع »

فإنّه روي بكسر الكاف ورواه ابن الأنباري بفتحها . هذا ، في التصريف « الأفقي » . أمّا التصريف « العموديّ » ، أي بحسب المشار إليه ، فلا يخلو أيضا من الالتباس ، إذ قد يشار بأولائك إلى ما حقّه الإفرادُ ، وبذاك أو ذلك إلى ما حقّه الجمع ، كما سنرى بالتفصيل في بحث « أولائك » .

هناك ملاحظة أخرى في « ذاك » : وهي علاقتها مع « ذلك » المتعيّن للبَعيد . فقد قال الأشموني (59) « ذاك لغة تميم ، وذلك لغة الحجاز » ، وما حمله على هذا التقسيم إلاّ خلوّ لغة التنزيل من « ذاك » ، ووفرة « ذلك » فيها . والواقع أنّ شعراء الحجاز يستعملون « ذاك » بقدر ما يستعملون « ذلك » بل ربّما تغلّبت « ذاك » على « ذلك » عند شاعر قرشيّ كعمر بن أبي ربيعة ، بنسبة الضعفين ، فقد أحصينا 17 ذاك في مقابل 8 ذلك في استقراء أجريناه على نصف ديوانه تقريبا . فلا وجه حينئذ إلى اعتبار « ذلك » خاصّة بالحجاز ، وأنّها لغة تغلّبت على « ذاك » التميميّة .

10 — ذاك/تيك/ذانك :

لا وجود للمفرد منه في القرآن ، وإنّما ذكر مثال من المثنّى : « أسلك يدك في جيبك ... فذانك برهانان من ربّك » (القصص 32) ، على أنّ فيه قراءة بتشديد النون لأنّها في تأويلهم لام الإشارة من « ذلك » ، قلبت نونا ثمّ أدغمت في أختها نون المثنّى . فإن صحّت هذه القراءة ، لم يبق في لغة

(58) المفضليات ص 13 .
(59) شرح الألفية ص 65 .

القرآن من هـذه الإشـارة المتوسّطة إلاّ الجمـع « أولائك » ، وقـد قلنا ان « أولائك » جمع ذاك لا جمع ذلك ، وإن كنّا لا نرى فرقا كبيرا بين ذاك وذلك .

11 — أولائك :

هذا الجمــع المشتـرك ، بل « المطلـق » : « ... وبـأولى أشـــر لجمـع مطلقا ... » (60) ، أي الصالح للمذكّر والمؤنّث ، وللعاقل وغيره ، قد ورد بكثرة — 204 مرّة — في لغة التنزيل ، على أنّه مسند في الأغلب إلى العاقل ، وفي الأكثر للمذكّر ، إذ كثيرا ما يعزّز بالموصول « الذين » : « أولائك الذين اشتروا الضلالة بالهدى » (البقرة 16) . ولكنّه أتى مرّة مشتركا فعْلاً بين ذكر وأنثى : « ومن يعمل صالحا من ذكر وأنثى فأولائك يدخلون الجنّة » (غافر 40) ، ومرّة متعلقا بغير العاقل : « انّ السمع والبصر والفؤاد كلّ أولائك كان عنه مسؤولا » (الاسرء 36) . فإنّ « أولائك » هنا جاءت في موضع « تلك » إذا مَا اعتبرنا مجموع المسمّيات غير العاقلة فعاملناها معاملة المؤنّثة المفردة . وقد قال البيضاوي (61) : « إنّ تثنية المضمرات والمبهمات وجمعَها وتأنيثَها ليست على الحقيقة » ، فهذا الجمع غير حقيقيّ ، وإنما هو بمثابة المفرد « تلك » . وقد تكون جاءت في موضع « ذاك » ، باعتبار آخر مسمّى ، وهو الفؤاد (قاعدة الإتباع) . على أنّ الشعر القديم يقرّ استعمال أولائك لغير العاقل : (كامل)

« ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولائك الأيّام (62)

وفي هذا الصدد ، لا يفوتنا أن نذكّر بالعادة القديمة — والحديثة — في « تعقيل » غير العاقل وسيّما الحيّ المتحرّك ، بنون النسوا ن، من نملات

(60) بيت الألفية رقم 84 .
(61) أنوار التنزيل ... ج 1 ص 158 .
(62) البيت لجرير ، وهو في اللسان ج 15 ص 437 وفي شرح ابن عقيل ج 1 ص 115 .

الجاحظ ، إلى حمامات العراق إلى البقرات السمان ... « يأكلهنّ سبع عجاف » (يوسف 43) .

ونجد مثالا يختلف فيه « أولائك » عن مذكوره الذي يعود عليه : « والذي جاء بالصدق وصدّق به ، أولائك هم المفلحون » (الزمر 33) ، « فأولائك » الجمع يعود على « الذي » المفرد . وقد يكون « الذي » المستعمل في معنى الجمع « تخفيفا للذين » (63) ، وسنرى ذلك تفصيلا في باب الموصولات ، عندما نبحث في الآية : « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69) . ومهما يكن مِنْ أمر ، فلنقل : انّ في ظاهر الآية إشارة بالجمع إلى المفرد ، وعلى العكس فقد نجد إشارة بالمفرد إلى الجمع ، كما سيتبيّن لنا من بحث « ذلك » .

ولا يفوتنا ، قبل الفراغ من « أولائك » ، أن نذكر هذا البيت الذي وردت فيه صيغة « هؤلائك » جامعة بين هاء التقريب وكاف التبعيد ، على غرار « هذاك الطراف الممدّد » : (خفيف)

« هؤلا ثمّ هؤلائك أعطيـــــــتُ نعالا محذوّة بنعال (64)

ولاشكّ في أن « هؤلا » الأولى ، التي حذفت همزة مدّها ، تشير إلى قوم « أقرب » من الذين تشير إليهم « هؤلائك » . فلنقل إذن : إنّ كاف الخطاب ، لئن لم تتناف مع هاء التقريب ، ولئن لم توجّه الكلام ضرورة إلى مخاطب ، فهي بدون شكّ ، تعيّن المشار إليه لشيء من البعد ، وذلك ما قرّره النحاة حين خصّصوا بابا للإشارة إلى المتوسّط .

هذا ، وقد وردت « أولائكم » متصرّفة « أفقيّا » مع جمع المخاطبين ، مرّتين : « وأولائكم جعلنا لهم سلطانا مبينا » (النساء 91). « أكفّاركم خير من أولائكم » (القمر 43) .

---

(63) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ج 1 ص 158 .

(64) البيت للأعشى ، ذكره ابن يعيش ج 3 ص 134 .

الاشارة الى المتوسط : جدول رقم 3

	المفرد	المثنّى	الجمع
المذكّر	ذاك : 0	ذانك : 1 ذينك : 0	أولائك : 202
المؤنّث	تاك/تيك : 0	تانك/تينك : 0	أولائكم : 2

5 – اسم الإشارة للبعيد

هو مثل صيغة المتوسّط ، إلاّ أنه أقحم فيه « لام الإشارة » ، فصارت صيغة « ذلك » ، و« تلك » المحوّلة عن تِيلِكَ ، و« ذانّك/تانّك بالتشديد » ، « وأولالك » التي رأيناها . ويجمع النحاة على منع اللام مع الهاء ، يقول ابن مالك : « ... واللام إذا قدّمت ها ممتنعة » (65) ، كأنّ هذه اللام تعيّن الإشارة إلى البعيد أكثر من الكاف حرف الخطاب . وهذا المنع لم يصل إلى العامّيّة التي نجد فيها صيغا من جنس « هذولك » ، تجمع بين الهاء واللام والكاف ، وحتّى الفصحى ، نجد فيها مثل هذا الجمع في أسماء الإشارة المكانيّة مثل : « هنالك » . ولكن ، والحقّ يقال ، لم نجد في الشعر القديم ، صيغة واحدة تجمع الحروف الثلاثة في معنى الإشارة المحضة .

وفي لغة التنزيل ، يتمثّل هذا الصنف في « ذلك » ومؤنّثه « تلك » مجرّدين أو متصرّفين بتصرّف حرف الخطاب : ذلكما – ذلكنّ – تلكما – ذلكم – تلكم . أمّا « أولائك » ، فقد حصرناه في « المتوسّط » كما مرّ .

(65) الألفية – البيت 85 .

12 — ذلك :

هذه الصيغة كثيرة في لغة التنزيل — أكثر من ثلاثمائة مرّة — ، وترد عادة خالية من البدل ، إلاّ في مثالين : « الم ، ذلك الكتاب ... » (البقرة 2/1) — « ذلك الفضل من ربكم » (النساء 69) .

وترد في صدر الجملة كمبتدإ لا يفصله ضمير عن الخبر ، في مثل هذه الآية : « ذلك الدين القيّم » (التوبة 36) ، ولاشكّ أنّ البدء باسم الإشارة يدعّم الفكرة المعروضة ويؤكّد الاحتجاج .

ويرد هذا الاسم أيضا في صدر الجملة للاستدلال وتوكيد السبب : « ذلك بأنّهم كذّبوا بآياتنا » (الأعراف 146) . هذا الغرض الاحتجاجيّ واضح في سورة الشعراء حيث تتكرّر هذه الآية : « إنّ في ذلك لآية ، وما كان أكثرهم مؤمنين » ، تكرّرت ثماني مرّات .

ويرد أخيرا في صدر الجملة أيضا كأداة لاستئناف الكلام ، كما رأينا في « هذا » : « ذلك ، ومن عاقب بمثل ما عُوقب ... » (الحج 59) .

ذلك وضمير الفصل :

لا يجري الفصل بين ذلك كمبتدإ وخبره على وتيرة واحدة : فتارة يفصل بينهما الضمير « هو » وتارة يعتمد على المعنى وحده لإجراء هذا الفصل . في مثل هذه الآية : «ذلك الفوز العظيم » (النساء 13) التي تكرّرت خمس عشرة مرّة ، نجد ضمير الفصل مذكورا في سبع آيات . ولانجده في ثمان ، دون أن يكون لإثباته أو لتركه مرجّح ، إذ يكفي السياق لمعرفة المعنى ، ولا سيما أنّ الكلمة الأخيرة ، نظرا لما فيها من نغم طويل ، لا تُبقي شكّا في انتهاء الآية . فلا خوف أن يلتبس الخبر ببدل الإشارة ، فيقرأ قارىء « ذلك الفوز العظيم ... » وينتظر بقيّة ، أي خبرا للفوز المنعوت بـ « العظيم » .

وفي آية « ولباس التقوى ذلك خير لكم » (الأعراف 26) تقوم « ذلك » مقام ضمير الفصل لأنّها أقحمت بين المبتدأ « لباس التقوى » ، والخبر « خير لكم » . واقحامها هنا حمل المفسّرين على التأويل ، فقال الزمخشري إنها وضعت لتعظيم لباس التقوى لأنّها عملت عمل ضمير الفصل . ومثل هذا الافتراض يلفت الانتباه ، لأنّه يبرّر وجود ضمير الفصل في الآيات التي تكون على غرار : « والله هو العليّ العظيم » (البقرة 255) ، فكأنّ زيادة الضمير زيادة فصل ، أي زيادة توقّف بين المبتدإ والخبر ، وبالتالي ، زيادة في التنبيه وجلب الاهتمام . أو ، عملا بالمعادلة البلاغية : « زيادة في اللفظ = زيادة في المعنى » ، لعلّ إقحام ضمير الفصل مقصود لرفع التباسٍ ونفي صفة الخبر عن موصوف آخر ممكن في التخيّل والوهم : « فالله هو العليّ العظيم » تعني : الله وحده عليّ عظيم ، لا غيره . على أنه ، سواء قبلنا التأويلين أم رفضناهما ، فالتساؤل باق : لماذا يؤكّد هنا ، ولا يؤكّد هناك ؟ لماذا احتيج إلى رفع الالتباس هناك ، ولم يحتج إليه هنا ؟

ويزيد الكازروني (66) في الطين بلّة ، فيلاحظ أنّ « ذلك » مُغْرِقٌ في المعرفة بالنسبة إلى لباس التقوى الذي عرّف بالإضافة فقط ، والإضافة دون التعريف ، وإنما هي تخصيص ، « فلا يصحّ أن نجعل الـ « أعرف » صفة لما دونه في التعريف » . ولذلك احتاج البيضاوي إلى تأويل « ذلك » بعبارة « المشار إليه » ، أي : « ولباس التقوى ، هذا الذي أشير إليه ، خير الخ... » ولنلاحظ أخيرا أنّ أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، كانا يحذفان « ذلك » من قراءتهما للآية .

الإشارة بالمفرد إلى شيئين فصاعدا :

في هذه الآية : « ذلك بأنهم يكفرون بآيات الله ، ويقتلون النبيّين »

(66) حاشية الكازروني على البيضاوي ج 2 ص 233 .

(البقرة 61) ، يرى البيضاوي وجها من الإشارة بالاسم المفرد « ذلك » إلى الشيئين (معنى الجملتين) ، ويستدلّ على امكانه ببيت رؤبة : (رجز)

« فيها خطوط من سواد وبلق كأنّه في الجلد توليع البهق

الذي جاء فيه ضمير « كأنّه » عائدا على أمرين ، وهما السواد والبلق ، أو عائدا على أكثر من اثنين ، وهي الخطوط . وليس في هذا الكلام ما يلفت الانتباه ، سوى هذه الخاتمة من البيضاوي : « ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع » فهذه فكرة سنحاول استثمارها في حديثنا عن الآية : « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69) .

13 — ذلكم — ذلكما — ذلكنّ :

رأينا أن النحاة يجيزون تصريف حرف الخطاب بحسب عدد المخاطب وجنسه . ورأينا أن بعضهم يعتبر ذلك التصريف « تعظيما » للمشار إليه وتفخيما . ولاحظنا بدورنا أن هذا التصريف غير ضروريّ : فربّما بقي حرف الخطاب على إفراده رغم تعدّد السامعين (أنظر الشواهد في باب « ذاك ») ورغم عظمة المشار إليه . فهذا المولى عزّ وجلّ يشار إليه أربع مرّات بـ « ذلك » البسيطة في موقف تعدّد السامعين ، « أليس ذلك بقادر على ... ؟ (القيامة 40) ، ويشار إليه في سبع آيات بـ « ذلكم » : « ذلكم الله ربكم » (غافر 64) . وحتى الشيطان أشير إليه مرّة بـ ذلكم « إنما ذلكم الشيطان » (آل عمران 175) .

وفي الشعر القديم نجد أيضا هذا التصرّف بين « كَ — كِ — كُما — كم — كنّ » ولكنّه لا يخضع لقاعدة ولا لضرورة . فقد يعظّم المشار إليه كما في بيت حسّان المذكور أو بيت دريد بن الصمّة : (طويل)

« تنادوا فقالوا : أودت الخيل فارسا فقلت : أعبد الله ذلكم الرّدي؟ (67)

(67) مجاني الأب شيخو — ج 6 — ص 212 .

وقد لا يعظّم . وقد يعتبر عدد السامعين وقد لا يعتبر . وربّما وجدنا هذه القاعدة معكوسة : فهذا زهير يشير إلى متعدّد بالمفرد « ذلك » : (وافر)

« فذلكمُ مقاطع كلّ حقّ ثلاث كلّهنّ لكم شفاء » (68)

ومن هذا الاختلاف في تطبيق قاعدة التصرّف ، تصرّف اسم الإشارة بحسب المشار إليه ، وتصرف الكاف بحسب المخاطبين ، أو بحسب « عظمة » المشار إليه ، من هذا التنويع ، نستنتج أنّ هذه الصيغ لم تكن مضبوطة قديما بضابط ، وانّه ، رغم وجود هذه اللغة الأدبيّة المشتركة التي افترضها بلاشير ورابين ، فقد كانت الاستعمالات االمحليّة تتغلّب أحيانا عند هذا الشاعر أو ذاك ، فيحتار النحاة في أمرها من بعد ، بين محلّل ومحرّم ، يحلّل هذا اعتمادا على السماع ، ويحرّم ذاك طلبا للتقنين والتقعيد والتنظيم . وهذا الصراع الدائم بين « منظّم » و« محرّر » هو الذي عبّر عنه بعض علماء الاجتماع قائلا : إنّ اللغات البشريّة تتنازعها دائما قوّتان : قوّة التنظيم Cosmos وقوّة الفوضى Chaos ، ولا يمكن أن تحيى لغة ما ، إلاّ إذا تفتّحت لهاتين القوّتين معا ، فحصل بينهما التوازن ، فإنْ غلب التنظيم ، كان الجمود والتحجّر ، وإن غلبت الفوضى ، امتنع التفاهم (69) .

هذا ، وقد وردت « ذلكما » في مخاطبة يوسف لصاحبيه في السجن : « ذلكما ممّا علّمني ربّي » (يوسف 27) ووردت « ذلكنّ » في احتجاج امرأة العزيز على صواحبها : « فذلكنّ الذي لمتنّني فيه » (يوسف 31) . فالمثال الأوّل لا يسترعي الانتباه ، فالكلام مُوجّه إلى صاحبين ، لذلك تصرّف حرف الخطاب بصيغة المثنّى . أمّا المثال الثاني ، فوجه التساؤل فيه ، كما نبّه إليه الزمخشري ، هو أن تقول : لماذا أشير إلى يوسف ، وقد طلع عليهنّ

(68) المجاني الحديثة – ج 1 ص 98 .

(69) الفكرة عند Jean Delacroix : La pensée et le langage وقد نبهنا إليها أستاذنا المحجوب بن ميلاد .

فرأينه وأكبرنه ، بصيغة البعيد ؟ فيجيب صاحب الكشّاف بأنّ استعمال صيغة البعيد عوضا عن « هذا » ، يؤكّد جمال يوسف وعفّته ، أي بعد مناله . ويُرد على هذا التأويل بأنّ التعظيم حاصل بـ « كنّ » ، أي بتصريف حرف الخطاب . فلو أراد القائل أن يحافظ على الإشارة القريبة — ويوسف كان أمامهنّ — مع تعظيم شأن يوسف ، لوجب عليه أن يقول : « فهذاكنّ » الذي لمتنّني فيه .فمن هذا المثال نستنتج :

— انّ الميز بين القريب والبعيد لم يكن خاضعا لقاعدة راسخة .
— وكذلك التعظيم والتفخيم ، فقد رأينا حريّة التصرّف في شأنهما .
— وكذلك تعدّد السامعين والمخاطبين .

وإنّما هي قواعد وضعت بعد الاستعمال ، فحاولت التشذيب والتهذيب ، عملا بنزعة « التنظيم » الّتي أشرنا إليها ، فصارت القواعد تطبّق على اللغة فيما بعد ، وتطبيقها لا يتجاوز الجيل أو العصر ، لأنّ اللغة كائن حيّ يتطوّر ، ومهمّة المشرّع فيها أن يقرّ الاستعمال إذا عمّ وانتشر ، لا أن يمنعه بحجّة أنّ الفرّاء أو الخليل منعاه . ولا يتوقّف المشرّع المقنّن في قبوله للصيغ الّتي يقرّها الاستعمال ، إلاّ عند الصيغ الّتي يخشى منها الالتباس ، كما رأينا في شأن « هذان » الذي صار يطلق اليوم خطأ على المؤنّثين . وقد رأينا أيضا السبب الذي يحملنا على قبول صيغة « هاته » إلى جانب « هذه » ، فهذان سببان لها مبرّران : موافقتها لصيغة المؤنّث « تي » ، ثمّ انتشارها اليوم في استعمال العصر .

14 — تلك :

وردت تلك نحو أربعين مرّة في لغة التنزيل ، ولم ترد صيغة « تالك » الّتي ذكرت في الشعر القديم : (وافر)

... إلى الجوديّ حتّى صار حجرا وحان لتالك الغمر انحسار (69 مكرّر)
ـ تعلّمْ أنّ بعد الغيّ رشدا وأنّ لتالك الغمَر انقشاعا (70)

والملاحظات في شأن « تلك » قليلة : فهي تستعمل للعاقلة ولغير العاقلة ، إلاّ أنها تستعمل للجمع غير العاقل ، أكثر منها للمفردة ، بنسبة اثنين إلى واحد .

تلك والضمير العائد :

في هذه الآية : « وتلك القرى أهلكناهم » (الكهف 59) ، نلاحظ اختلافا بين « تلك » والضمير العائد عليها « هم » . وتأويله سهل بالصورة البيانيّة المعروفة بعنوان « المجاز العقليّ » كما في الآية : « واسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبلنا فيها » (يوسف 82) ، فالسؤال لأهل القرية ولراكبي العير ، وكذلك المُهلَكون هم سكّان القرية .

وفي هذه الآية : « تلك الرسل فضّلنا بعضهم على بعض » (البقرة 253) ، نجد الاختلاف بين اسم الإشارة غير العاقل وبدله العاقل ، وقد أوّله المفسّرون بـ « تلك الطائفة من الرسل أو تلك الجماعة » غير أننا ، رغم هذا التأويل ، نلاحظ الحريّة الكبيرة التي يتّسم بها أيضا التصرّف في العاقل وغير العاقل . فهذا المثال « تلك الرسل » يعزّز ما ذهبنا إليه في شأن « أولائك » (السمع والبصر والفؤاد).

15 ـ تلكما/تلكم :

الخطاب لآدم وحوّاء في الآية : « ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ؟ (الأعراف 22) ، فتصرّف حرف الخطاب إلى المثنّى . وكذلك تصرّف إلى جمع الذكور في هذه : « ونودوا أن تلكم الجنّة » (الأعراف 43) .

---

(69) البيت للقطامي ذكر في الصحاح ج 3 ص 1102 .
(70) له أيضا : ذكر في اللسان ـ 15 ص 454 .

الاشارة الى البعيد : جدول رقم 4

	المفرد	المثنّى	الجمع
المذكّر	ذلك : 307	ذانّك ذينّك : 0	أولالك : 0 ذلكما : 1 ذلكم : 043 ذلكنّ : 1
المؤنّث	تلك : 41	تانّك تينّك : 0	تلكما : 1 تلكم : 1

5 – الإشارة الزّمانيّة والمكانيّة

تدخل الأدوات الإشاريّة المختلفة كالهاء واللام وحرف الخطاب على حروف أخرى ، فتكوّن معها ظروفا للمكان وتدخل على أسماء فتكوّن ظروفا للزمان ، وهذه الظروف تكتسب صفة إشاريّة واضحة .

16 – اليوم (45) الآن (8) :

لاشكّ أنّ « أل » الداخلة على « يوم » في « اليوم أكملت لكم دينكم » (المائدة 3) ، وعلى « الآن » في « الآن حصحص الحقّ ... » (يوسف 91) ، تعرّف الوقت وتشير إليه ، فمعناها « مع مصحوبها » (71) : هذا اليوم وهذا الآن . ولئن ذكرها النحاة في باب لام التعريف ، فهي إشاريّة بدون شكّ ، وهي نفسها التي يسمّونها « اللام العهديّة » في مثل هذه الآية : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرّسول » (المزمّل 16/15) أي « فكذّب هذا الرسول أو ذلك الرسول المشار إليه » . وينبغي أن لا تلتبس بلام التعريف . ففي : ... « يؤمنون بالله واليوم الآخر » (آل عمران 114) ، جاءت لام اليوم

(71) مغني اللبيب ج 1 ص 50 .

للتعريف . أمّا في « لا طاقة لنا اليوم بجالوت » (البقرة 249) فهي للإشارة : هذا اليوم . ويتجلّى هذا المعنى الإشاريّ في عبارات كثيرة كعبارة « في الحين والحال » أو عبارة « الساعة » : « ... قد قتل أمير المؤمنين جعفرا الساعة » (72) .

وينبغي ألاّ تلتبس أيضا بلام الموصول ، أي الّتي تعوّض اسما موصولا ، في نحو : (وافر)

« من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ (73)

(أي : الذين رسول الله منهم)

17 — يومئذ (70) — حينئذ (1) :

يسند اسم الزمان إلى ظرف الزمان الماضي « إذ » ، فيكتسب صفة إشاريّة في « يومئذ = ذلك اليوم » ، « وقتئذ = ذلك الوقت» ، « ساعتئذ = تلك الساعة » الخ ... ، إلاّ إنّ هذه الإشارة تتعيّن للزمن المستقبل كما يقول ابن هشام في مثل قوله تعالى : « يومئذ تحدّث أخبارها » (الزلزال 4) ، وحتّى في مثل الآية : « فيومئذ وقعت الواقعة » (الحاقّة 15) الّتي يقترن فيها الظرف بفعل ماض ، فالظرف متعيّن للمستقبل في كليهما « ... لأنّ المستقبل الواجب الوقوع نزّل منزلة ما قد وقع » (73 مكرّر) . وسواء بني « يوم » في « يومئذ » على الفتح أو كُسر كما في الآية : « يودّ المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ... » (المعارج 11) فإنّ فيه إشارة إلى المستقبل الواجب الوقوع ، أي يوم الحساب ، وعلى هذا تؤوّل الآيات الّتي تقترن فيها « يومئذ » بزمن ماض . وكذلك الشأن في « حينئذ » الذي ذُكر مرّة واحدَة : « وأنتم حينئذ تنظرون » (الواقعة 84) ولعلّ بين « اليوم » و« يومئذ » ميزا في القرب والبعد من جنس الميز بين « هذا » و« ذلك »

(72) العقد الفريد : المطبعة الأزهرية 1928 — ج 3 ص 259 .
(73) المغني ج 1 ص 49 .
(73 مكرر) المغني ص 81 ج 1 .

18 — ههنا (4) — هنالك (9) — ثمّ (4) :

بين « هنا/ههنا » و« هنالك » ، يميّز الأشموني « هنالك » على أنها لغة الحجاز كما ميّز « ذلك » الحجازيّة في زعمه على « ذاك » التميميّة . وهنا أيضا ، نقول انه لا وجه لهذا التمييز لأنّ التنزيل ورد فيه « ههنا » : « فليس له اليوم ههنا حميم » (الحاقة 35) كما ورد فيه « هنـالك » : « هنالك دعـا زكريّا ربّه » (آل عمران 38) . وقد يتبادر إلى الذهن انّ « هنا — هناك — هنالك » مثل « هذا — ذاك — ذلك »، مراتب ثلاث للإشارة حسب البعد والقرب. وهذه المراتب هي نفسها الّتي نجدها في بعض لهجات بلادنا في الإشارة إلى المكان : « غادي — غاديك — غاديكِينَ » (74) .

أمّا « ثَمَّ » ففيه معنى الإشارة المكانيّة بدون شكّ : « وإذا رأيت ثَمَّ ، رأيت نعيما » (النساء 20) ولا ندري من أين اكتسبها . وهي أيضا للبعد في زعم الأشموني .

6 — عبارات إشاريّة أخرى

19 — كذلك :

هذه الأداة المتركّبة من كاف الجرّ وذلك ، التحم جزءاها فصـارت كالظّرف الذي يعبّر به عن التسوية مثل « أيضا » ، وهي مذكورة كثيرا في القرآن (نحو 125 مرّة) ، منها مرّتـان بكسر حرف الخطاب : « كذلك قـال ربّكِ » (مريم 21) ومرّة بجمعه : « ... قل : لن تتّبعونا ، كذلكم قال الله من قبل » (الفتح 15) .

20 — هلمّ : (2) :

ونجد نصيبا وافرا من أسماء الأفعـال الّتي تتركّب من هاء التنبيه كأداة أوّليّة فتكتسب صفة إشاريّة لأنـّها لا تخلو أن تقع في الحديث بين متخاطبين

(74) سمع هذا التفصيل في مشيخة « الخضر » من ولاية جندوبة .

أو أكثر . من ذلك : « هلـمّ » : « ... قل هلمّ شهداءكم (الأنعام 150) » « ... والقائلين لأخوانهم هلمّ إلينا » (الأحزاب 18) ، فمعناها : تعال . وللفراء في نشأتها تأويل نقله ابن فارس (75) : « وتأويل ذلك أن يقال : هل لك في كـذا ؟ أمّ ! أي : اقصـد وتعـال » . ويقـول البيضاوي في تفسيـر الآيـة الأولى (76) : « هلمّ شهـداءكم ، أي أحضروهم ، وهو اسم فعـل لا يتصرف عند أهل الحجاز ، وفعل يؤنّث ويجمع عند بني تميم » ويضيف ابن هشام (77) : « وبه — أي غير متصرّف — جاء التنزيل » . على أنّ البخاري في صحيحه وابن سعد في طبقاته خرّجا حديث النبـيّ (صلعم) في مرضه الذي مات فيه : « هلمّوا أكتب لكم كتابا لا تضلّوا بعده » . فلا مبرّر حينئذ في اعتبار « هلمّ » غير المتصرّفة حجازيّة ، والمتصرّفة نجديّة . فليس فيها إذن دليل على إيثار التنزيل للغة قريش على لغة أخرى .

21 — هاتوا (4) :

« هـاتوا برهـانكم إن كنتـم صادقيـن » (البقـرة 111) . يقـول ابن فارس (75) : إنها بمعنى أعـط على لفـظ رامٍ وعـاطٍ » ، كأنّـها أمر من « فاعل/هـاتَى — يفـاعل/يـُهاتِـي » ، على أنه فعل لم يسمع إلاّ مضارعا : « لا أهـاتيكَ » . وينحصر النقـاش بين النحـاة في التساؤل أهي اسم فعل أم فعل أمر ، وإلى الفعليّة يذهب الأشموني (78) مستدلاّ بتصرفه مع الضمائر البارزة . ويقول غيرهم إنّما هي أمر « آتى/يؤاتي » ، تخفّفت فيه الهمزة فصارت هاء ، كما يحدث في لهجتنا : اسأل = اسِهَلْ . ويرى البحّاثة « بارث Barth أنّـها اسم إشارة محض . أمّا النسفي (79) ، فيقول إنها بمنزلة الفعل « هاء » بمعنى « أحضر » .

(75) الصاحبي ص 175 .
(76) أنوار التنزيل ج 2 ص 213 .
(77) شرح القطر ص 30 .
(78) الأشموني ج 2 ص 490 .
(79) تفسير النسفي ج 1 ص 65 .

22 — هاؤم (1) :

ومعناها « خذ » : « هاؤم اقرأوا كتابيه » (الحاقّة 19) . ويقول ابن هشام (80) إنّ الهمزة تصرّف عوضا من حرف الخطاب ، أي إنّها قد تتصرّف بالكاف كما هو الشأن في اللهجة العاميّة عندنا : هاكْ ! — هاكِ ! — هاكُمْ ! ويكاد النحاة يتّفقون على فعليّتها ، بدليل « كتابيا » المنصوب على المفعوليّة ، رغم أنّ قوما قالوا : بل هو مفعول اقرأوا .

23 — هيهات (2) :

« هيهات هيهات لما توعدون » (المؤمنون 36) . أحصى الأشموني فيها ستّا وثلاثين لغة وقال انّ الحجازيّين يفتحون تاءها ويقفون بالهاء ، وان تميما تكسرها وتقف بالتاء . فهل يعني هذا انّ التنزيل آثر اللهجة التميميّة المفتوحة ؟

24 — هيت (1) :

« ... وقالت : هيت لك ! » (يوسف 23) . ذكر فيها البيضاوي لغات كثيرة ، منها أنّ « هيت » من هاء/يهيىء إذا تهيّأ ، ومعناها استعدّ ، وبنيت على الفتح مثل أين .

7 — الموصولات الخاصّة : الذي — التي الخ ...

قد يتبادر إلى الذهن إنّ هذه الموصولات تتألّف من ثلاثة عناصر هي : أل + ل + ذي/تي ، أي من عناصر إشاريّة تشارك كلّها في تأليف أسماء الإشارة .

أ — أل :

رأينا أنها أداة إشاريّة في ما يسمّى بلام العهد ، ولها أيضا صفة موصوليّة تخوّل لها الدخول على الفعل : (بسيط)

(80) المغني ج 1 ص 349 .

« ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته
ولا الأصيل ، ولا ذي الرأي والجدل (81)

وعلى الجملة الاسميّة : (وافر)

« بل القوم الرسول الله منهم هم ُأهل الحكومة من قصيّ

وعلى اسم الفاعل والمفعول : « والمقيمي الصلاة ... » .

ولا عبرة بمن رأى أنها جزء من الموصول « الذي » حذفت بقيّته لضرورة شعرية أو لغير ما ضرورة ، وإنّما تكوّن موصولا بمفردها . على أنّ رابين (82) لا يرى هذا الرأي ، أي التحاق « أل » ببقيّة الموصول في وقت من الأوقات ، بل يرى أنّها جزء منه لا يتجزّأ مثلما في العبريّة « هـلاّزاه hallazeh » والأمهريّة « ألاّزيه allazih » .

ب — اللام :

قد رأينا صفتها الإشاريّة في « ذلك » وما يليه .

ج — ذي :

وهي صيغة « ذو » اليمنيّة (الطائيّة) في حالة الجرّ ، وقد أشرنا سابقا إلى قرابة « ذي » الإشاريّة (هذي) مع « ذي » المحوّلة عن « ذو » ، وإن كان بعض النحاة لا يجيز تصريفها . وقد تعرّض لها رابين أيضا (83) فقال إنّ « ذو » المرفوعة انتقلت ، في جهات واسعة من الجزيرة العربيّة ، إلى ذي المجرورة ، محافظة على صيغتها الموصوليّة ، قبل التحوّل إلى الوظيفة الإشاريّة — بدخولها في تركيب « هذي » مثلا — ثمّ عادت إلى الموصوليّة المحضة بدخولها في تركيب الموصول « المتطوّر : الذي » . غير أنّها ، في نظر رابين ،

(81) البيت للفرزدق ، ذكره ابن عقيل ج 1 ص 136 .
(82)و(83) رابين ص 77 و204 وص 89 .

حافظت أيضا على بنائها ولازمت الصيغة الواحدة ، شأن جدّتها البعيدة « ذو » . وعلى هذا الأساس يؤوّل رابين الآية : « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبه 69) بأنّ « الذي » غير متمكّن ، لا في الإعراب ولا في التّصرف . فلو كان مُتمكّنا ، لقلنا : الذين ، أو اللذان أو اللذَين . ويقول انّ هذا الموصول الجديد « الذي » ، ورد على الحجاز آتيا من اليمن ، فبذّ موصول الحجاز المعمول به إلى ذلك الوقت ، وهو « ذي » ، وحافظ مدّة من الزمن على بنائه الإفراديّ . ويستدلّ رابين على رأيه هذا في بناء « الذي » ، بأنّ القرّاء لم يستغربوا قطّ هذا الاستعمال للذي في الآية (69) من سورة التوبة .

وقد يُردّ على رابين بأنّ المفسّرين ، لئن لم يستغربوا وجود « الذي » مع « خاضوا » ، فإنّ ذلك لم يمنعهم من التماس التأويل والتعليل : من ذلك أنهم رأوا في « الذي » تخفيفا « للذين » بحذف نونها ، على عادة بلحارث ، وقد درجت عندهم « اللذا » عوض « اللذان » و« الذي » وحتّى « اللذْ » بسكون الذال عوض «الذين» : (رجز)

« فبثُّ مَنْ شرٌّ من اللذْ كيدا كاللذْ تزبّى زبية فاصطيدا » (84)

ونسبوا أيضا إلى هذيل صيغة مرفوعة « اللذون » ، وزاد المغني واللسان : « اللاؤون/اللائين » : (وافر)

« همُ اللاؤون فكّوا الغلّ عنّي بمرو الشاهجان ، وهمْ جناحي(85)

ويرى رابين قرابة بين « اللائين » وبين « اللاءِ » الحجازيّة . و« اللاء » حسب رأيه ، هي الصيغة القرآنيّة التي كانت تكتب عند النزول « ألّى » ، فإذا تهجّوها ، قالوا : « اللاء » ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء نقلا عن ابن كثير ، أو قالوا : « ألْلاَيِ ْ» ، وهي قراءة ورش الذي نقل قراءة نافع

(84) هوزقارتن : أشعار الهذليين .
(85) مغني 2 ص 410 ولسان 15 ص 454 .

المدني ، فكأنّ قراءتَهُ هذه صيغة وسطى بين « ألْلَيْ » الحجازيّة والموصول « المتطور » المؤنّث « اللائي » . على أنّ هذه الصيغة ، في نظر رابين ، لم تكن خاصّة بالمؤنّث ، بل ، في وقت من الأوقات ، صلحت للمذكّر والمؤنّث معا ، بدليل القراءة المنسوبة إلى الأخفش نقلا عن ابن عامر الدمشقي : « للذين يؤلون من نسائهم » (البقرة 226) قرأها : « واللاءِ يؤلون ... » .

وقد سبق لنا أن لاحظنا القرابة بين الـ « ألاء » والـ « لاء » ، أي بين الإشارة والموصول في هذه الصيغ من الجمع ، وسقنا عليها شاهدا ورد في اللسان (86)

وقد تزيد هذه الشواهد التي ذكرها الأشموني (87) ، تزيد توضيحا للقرابة بين « الألاء/الألى الموصولة ، وألاء/ألى الإشارية : (طويل)

« وتُبلي الألى يستلئمون على الألى تراهنّ يوم الروع كالحدإ القبْل »

في هذا البيت جاء الموصول « الألى » بمعنى الذين في الصدر وبمعنى التي في آخر الصدر ، وكلاهما مقصور ، وقد يمدّان نحو : (طويل)

« أبى الله للشمّ الألاء كأنّهم سيوف أجاد القين يوما صقالها »

على أنّ هذه الصيغة من الموصول لم تذكر في التنزيل .

25 — الذي :

في استعمالاته الكثيرة — 288 — يختصّ هذا الموصول بالمفرد المذكّر ، ما عدا الصورة التي ورد بها في « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69) وقد عرضنا لتأويل رابين ، ومفاده أنّ «الذي » مبنية على الإفراد ، فتكون ، هنا ، لغة قديمة غابت صيغة « الذين » المتطوّرة كما قال . وعرضنا أيضا لقول مَنْ أوّلها بتخفيف الذين على غرار هذا البيت للفرزدق ، وقد ساقه الزمخشري : (كامل)

« أبني كليب انّ عمّيَّ اللّذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا »

(86) انظر التقييد رقم (18) .
(87) شرح الأشموني ج 1 ص 68 .

(ولنلاحظ عرضا انّ الشاعر لم يفصل بين اسم انّ وخبرها . ألأنّ بقاء الخبر على الرفع يمنع الشبهة ؟) كما عرضنا لقول من فسّر الذي بالجنس والقوم حتّى يبرّر استعمال ضمير الجمع ، وهو تأويل البيضاوي الذي ساق هذا البيت : (طويل)

وانّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

وإنّ لنا في الآية « كمثل الذي استوقد نارا فلمّا أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم ... » (البقرة 17) دليلا آخر على مجيء الذي مبنيّا على الإفراد . فهذه ثلاثة أمثلة (والثالث هو آية الزمر 33 : « والذي جاء بالصدق وصدّق به أولائك هم.. ») ، فلا حاجة إلى الالتجاء إلى التأويلات والتقديرات ما دمنا مقتنعين بتطوّر اللغة : فهذا الموصول بصورته المبنيّة سدّ بعض الحاجة وقتا ما ، ثمّ لمّا زادت الحاجة وتنوّعت ، احتاجوا إلى تطويره ، فخلقوا منه الذين واللذان الخ ... وعلى كلّ حال ، فوجوده مبنيّا في ثلاث آيات يقوم دليلا على تأثير لهجات محلّية في لغة التنزيل ، إلى جانب اللهجة الحجازيّة أو اللغة « الأدبيّة » المشتركة .

26 — التي :

قد استعملت نحوا من 27 مرّة للعاقلة ولغير العاقل « واسأل القرية التي ... والعير التي ... » ، وربّما استعملت كذلك بصيغة المفردة تحقيرا للآلهة في هذه الآية : « وما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون » (هود 101) .

27 — اللذان/اللتان :

« واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » (النساء 16) . « ربّنا أرنا اللذيْن أضلاّنا من الجنّ والانس » (فصّلت 29) ، ولا ذكر للمؤنّث .

28 — الذين :

هو أكثر هذه الأدوات الموصولة والإشاريّة ذكرا في القرآن : 1076 مرّة . ونجده مستعملا في الحالات الإعرابيّة الثلاث ، ولا نجده قطّ في صيغة « اللذون » التي نسبت إلى هذيل أو عقيل : (رجز)

نحن اللذون صبّحوا الصباحا   يوم النخيل غارة ملحاحا (88)

ونلاحظ ، في شأن الذين ، استمرار لهجة قبليّة وهي ما يعرف بلغة « أكلوني البراغيث » التي تنسب أيضا إلى بلحارث ، أو إلى أزد شنوءة ، هذه اللهجة تظهر في الآية : « وأسرّوا النجوى الذين ظلموا » (الأنبياء 3) .

ولنذكّر أخيرا بما قاله رابين في قراءة الأخفش : « واللاء يؤلون » عوض « للذين يؤلون ... » ، فقد رأى في هذه القراءة دليلا على اشتراك « اللاء » بين المذكّر والمؤنّث ، وهو رأي يدعّمه شاهد الأشموني (89) : (وافر)

فما آباؤنا بأمنّ منه   علينا اللاءِ قد مهدوا الحجورا

29 — اللاتي (10) اللائي (6) :

لا فرق في الاستعمال القرآني لهاتين الصيغتين ، وقد وردتا كلاهما للمؤنث العاقل .

المـوصولات : جـدول رقم 5

	المفرد	المثنّى	الجمع
المذكّر	الذي : 288	للذاان : 1 اللذين : 1	الذين : 1086
المؤنّث	التي : 67	اللتان : 0 اللتين : 0	اللاتي : 10 اللائي : 6

(88) ابن عقيل ج 1 ص 125 .
(89) الأشموني ج 1 ص 69 .

الضمير العائد على الموصول الخاصّ :

إنّ أحكام الضمير العائد في صلة الموصول كثيرةٌ مختلفة . وقد لخّص النحاة مواضع حذف هذا الضمير ومواضع منع الحذف . فقالوا انه يجوز حذفه إذا كان منصوبا بفعل الصلة متّصلا به كما في قول عروة بن حزام : (طويل)

... وأصرف عن وجهي الذي كنت أرتئي
وأنسى الذي أعددت حين أجيب

(عوض ارتئيه وأعددته)

ومن هذا الوجه ، نجد أمثلة في القرآن نحو : « لا يزال بنيانهم الذي بنوا » (التوبة 110) « ثمّ أورثنا الكتاب الذي اصطفينا من عبادنا » (فاطر 32) — أهذا الذي بعث الله رسولا ؟ » (الفرقان 41) على أنّ التركيب لا يخضع لقاعدة راسخة ، فهناك صلات كثيرة لم يحذف منها الضمير العائد : « والمسجد الحرام الذي جعلناه (الحج 25) — « ... الرسول النبيّ الأمّيّ الذي يجدونه مكتوبا عندهم » (الأعراف 157) .

وإذا كان العائد مجرورا بحرف ، فإنهم يمنعون حذفه ، الاّ إذا دخل على الموصول حرف مثله نحو قول عنترة : (طويل)

« وقد كنتَ تُخفي حبّ سمراء حقبة فبُح لا'نَ منها بِالذي أنت بائح »

وفي التنزيل ، نجد أمثلة من هذا الحذف في غير صلة الموصول الخاصّ : « يأكل ممّا تأكلُون منه ويشرب ممّا تشربون » (المؤمنون 33) . والغرض من حذفه في هذه الآية واضح ، وهو طلب الوقوف على مقطع صوتيّ طويل « بُونْ » ، وحتّى إذا قُدّم الجارّ والعائد ، فإنّ توالي الميم والنون (ممّا منه) لا يقع موقعا حسنا في الأذن وفي النفس .

ولكننا نجده أحيانا محذوفا بدون أن يكون موصوله مسبوقا بنفس الحرف : « ... أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ » (النمل 19) — « وأدخلهم جنّات عدن

الّتي وعدتهم » (المؤمن 8) ، وقد يعلّل هذا الحذف تارة بطلب التنغيم كما قلنا ، وتارة بطلب الإيجاز ، فكلّما أمِن القائل اللبس ، حَذَف ما يمكن حذفه .

8 ـ ملاحظات ختاميّة

في مشكلتنا الأصليّة ، وهي منشأ لغة التنزيل ، يمكن أن نستنتج بعض النتائج ، نسوقها كرأي شخصيّ قابل للنقاش :

1 ـ لا يصحّ القول بأنّ القرآن نزل بلغة قريش . ففي التنزيل دلائل لغويّة كثيرة على تفضيل لهجات قبليّة على لهجات مماثلة حجازيّة : مثل تفضيل « هذه » الشرقيّة على « تي » و« تا » الحجازيّتين ، وكذلك تفضيل « أولاء » الممدودة ، وهي نجديّة ، على « أولى » المقصورة ، وهي حجازيّة . وكذلك ترك « المجرّد » « ذا » ، وإيثار « هذا » .

2 ـ إنّ القرآن نزل في فترة كانت اللهجات فيها في طور التمخّض عن لهجة موحّدة ، تجمع من المفردات والأدوات والحروف ما يكون متّفقا عليه عند كافّة القبائل ، مفهوما عند شعرائها وخطبائها ، فتكوّن هذه اللغةَ الأدبيّةَ الّتي نصطلح على تسميتها « لغة فصحى » . فلا غرابة حينئذ أن نجد في لغة التنزيل صدى لهذا التمخّض ، أي صورة ناطقة محسوسة من هذا التطوّر وهذا الارتقاء إلى مرتبة اللغة القوميّة : ودليل ذلك وجود « الذي » المبنية بجانب الذين واللذان . وكذلك نشوء « هؤلاء » من « ها + أولاء » .

3 ـ إنّه كان حريّا باللغويّين القُدماء ، عوض أن يتعلّقوا بالفكرة الخاطئة : إنّ القرآن نزل بلهجة قريش ، أن يقولوا : إنه نزل بلغة خاصّة به ، كانت في طور النشوء والتخلّص من ضيق اللهجات ، فاتّخذها الحجاز عامّة ، وقاس عليها لغته ، ومن ذلك صارت لغة الحجاز هي لغة القرآن ، لأنّها هي الّتي ارتقت إلى لغة القرآن ، لا العكس .

4 — بيد أنّه ما من شكّ في أنّ لغة الحجاز كانت — في فترة النزول — أقرب اللهجات العربيّة إلى الانصهار في اللهجة التي اختارها القرآن ، نظرا لما اختصّت به من « تخيّر » و« انتقاء » لخير ما في لغات العرب القادمين إليها الحاجّين إلى الكعبة ، المتعاملين مع قريش ، كما يقول ابن فارس .

محمد اليعلاوي